من بحوث اسبوع المدى الثقافي الرابع

علاقة الثقافي - السياسي

فيصل لعيبي

تصوير :نهاد الحزاوي

هناك خطاب ثقافي جديد يعتمد على :-
١- مقولة النظام العالمي الجديد.
٢- الإنفتاح
وهو يحاول أن يوهمنا بعبارات عامة مثل : العالم قرية صغيرة، موت الأيديولوجيا،نهاية التأريخ، صراع الحضارات، وغيرها من الجمل الكبيرة، حيث يغلب عليها الفهم الريكاردوي (الكمي الثابت جوهرياً) وليس المادي العلمي المتغير والتاريخي، أي إلغاءالمفاهيم المعروفة مثل : التناقضات، اللامساواة، الإختلاف، الآيديولوجيا، ليرغمنا على قبول مفاهيمه الخاصة، انه يلغي الأيديولوجيات السابقة ليثبت آيديولوجيا النظام الجديد، مع أن العالم قد شهد بروز آيديولوجيات، كانت الى وقت قريب تعتبر من الدوارس، مثلَ الطائفية والعنصريةالعرقية والقبلية أيضاً.
إنه خطاب آيديولوجيا السوق والتسليع والتشيؤ. وهو يفترض كوعي مزيف نهاية التاريخ وبمعنى آخر، ثبات الفكر المثالي ونهاية الفكر المادي والعلمي.

هذا الوعي الذي يتسرب تدريجياً الى المثقفين والسياسيين، يعني ضمناً الإقرار بالقطب الواحد أو هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم .
لقد كانت الثقافة الوطنية سابقاً مشاركة فعالة في النضال ضد الإستعمار ومن أجل التحرر والإستقلال ولها خصائص محلية وهي تميز بين التقدم والتبعية وهو ما جعلها قريبة من النضال السياسي الرفيع المستوى، مما ساهم في خلق العلاقة الطبيعية بين ما هو ثقافي وما هو سياسي مع إستقلالية كل منهماعن الآخر، فكان المجتمع حاضراً دائماً عند الطرفين.
لكن ثقافة الإنفتاح، تطالبنا بالخضوع لمركز واحد وحيد وتزيف المعنى الحقيقي للعالمية أو العولمة الإنسانية،محولة التاريخ الى زمن ثابت محدد باللحظة الرأسمالية فقط. إنها ثقافة (النعجة دولي)، إذا أحسنا التعبير، ثقافة الإستنساخ والأرباح والسيطرة، حيث تنعدم مفاهيم مثل: التضامن، الحرية، المساواة بمعانيها العميقة.

في هذه الظروف أصبح حتى النضال خاضع " للشرعية الدولية " والتي تعني عملياًالخضوع لأمريكا ووفق مصالحها أيضاً.
فالمثقف الحالي عموماً أصبح في حاجة الى مرجعية وهو مثقف مرجعيات بالذات، ويعتمد على جهة، حزب، دين، قومية، دولة، عشيرة، ثقافة الآخر الخ ..
نادراً ما نجد في مجتمعاتنا العربية، المثقف المستقل والحر والعضوي في نفس الوقت، إن المثقف عندنا هو (موظف –تابع) ، يوظف الثقافة لجهة ما أو مرجعية ما وبهذا فهو يتنازل طوعاً على الأغلب عن الثقافة لصالح سلطة ما،وتتحول الثقافة هنا الى وعي زائف .
منذ الستينات بات على المثقف أن يثبت ولاءه للسلطة وصار الولاء قيمة معرفية ودليلاً على الوطنية والإخلاص وعكسه نجد تهمة الخيانة والعمالة للأجنبي وإذا أضفنا السلطة الدينية كسلطة إضافية أو مرجعية أخرى فإن الكفر والألحاد هو من نصيب المارقين طبعاً.
يأتي بعد إرهاب الدولة العربية المنفلت وعادات التخلف والجمود والأنغلاق، إرهاب سلطة المال كشكل مستتر ضد الثقافة والمثقفين، ومنذ الستينات أيضاً لاحظنا جميعاً كيف أصبح شراء المثقف من خلال التوظيف في المؤسسات الإعلامية البترولية قد قيد تحركه وأغلق فمه بسبب إعتماده في رزقه على مثل هذه المؤسسات، مثال العراق في عهد صدام وليبيا حالياً ومعظم دول الخليج التي تنعدم فيها حرية الرأي والتعبير عنه.
إن ثقافة البترودولار، حقيقة موضوعية لاتحتاج الى براهين لمعرفتها،إذ أصبح المثقف العربي في هذه الأماكن عبارة عن كاتب .غير قادر على قول الحقيقة بعد أن طوحت به انظمته القمعية وأرعبته وأقدمت حتى على إغتياله وتعذيبه ورميه في معتقلاتها الوحشية ومرغت كرامته بالوحل وقضت على ذاته المستقلة وجوهرها الإنساني - التقدمي والتنويري.
ولكي ينهض المثقف والسياسي من هذا المستنقع، أي نهوض الثقافة والسياسة معاً من إنحطاطهما على أسس جديدة،أجد أن طرح بعض المقترحات ذات الفائدة هنا مثل :-
١- محاربة الهزيمة بمعناها العام (ثقافياً، سياسياً) وذلك بجعل الثقافة قادرة على إستخدام أدواتها الخاصة بها وشروطها المميزة لها، أي فصلها عن السلطة (أية سلطة) وعدم حصرها بتكنوقرطيي الثقافة فقط،أو عزلها عن محيطها الذي تتنفس منه أي المجتمع.
٢- مواجهة التخلف العام يتطلب منا مواجهة تخلفنا الخاص بالدرجة الأولى.
٣- محاربة ثقافة السوق بمعناها اللاإنساني، يفرض علينا أيضاً محاربة الثقافة الظلامية القادمة لنا من كهوف الماضي السحيق، لأن الموقف المعرفي لايقبل التقسيم
٤- لامعنى للثقافة إذا لم تملك مشروعها الخاص، الذي ينتمي الى مجتمعها ويحمل في نفس الوقت نقداً جذرياً لمعوقات التقدم والتجديد،وهي ثقافة ناقدة للسياسة والأخلاق والتقاليد البائدة والمتخلفة والمعادية لما هو إنساني، إن الثقافة من هذا المنظور تعني مرجع المرجعيات جميعها، وهو الموقع الحقيقي لكل ثقافة أصيلة
٥- الإبتعاد عن الفكر الوثوقي والحتمي بمعناه الرياضي والأنتباه الى ثقافة الدحض أو النفي والنظر الى مبدأ الإحتمال كمبدأ هام من مباديء النظرة الجديدة للثقافة والتقدم البشري أو الإرتداد ربما، والتخلص من الشعارات والأماني البعيدة عن الواقع المعاش ووضع أفكار قابلة للتطبيق.
٦- ممارسة الثقافة والسياسة ممارسة نظرية وعملية معاً، وجعل الثقافة والسياسة كنشاط مدني وحضاري يتميز بالإبداع . أي النظر الى الثقافة كنشاط سياسي والنظر للسياسة كنشاط ثقافي، بسبب من حاجةالأثنين لبعضهما لأن الثقافة في حاجة الى الحرية كما أن السياسة في حاجة الى ما هو جديد في عالم المعرفة و موقف واع من الأحداث
٧- أن الدولة العربية الحديثة لدينا هي التي خلقت المجتمع وهي دولة شمولية مهيمنة على مقدرات المجتمع وبالتالي فهي في غنى عنه حيث المجتمع عالة على الدولة، وعلينا كمثقفين إعادة العلاقة الى شكلها الطبيعي أي جعل الدولة خاضعة للمجتمع ومسيرة من قبله، إعادة مقدرات البلاد الى المجتمع نفسه بحيث يصبح قادراً على تحديد شكل الدولة وطبيعتها أيضاً.

واقع الكتاب العراقي مستقبله ومصيره

-قانون الايداع بين المؤلف والناشر ◆ -طبعوا كتاب الوردي دون ان يعلم

-كتب عباس العزاوي المستولى عليها

اعداد / فؤاد فاضل

وسط الظروف الجديدة التي يعيشها العراق وفي ظل تصدر قانون حماية المؤلف والكتاب العراقي بكل اتجاهاته والذي يمثل الرصيد والارث الوطني العراقي بين قديم وحديث.. بدأت معاناة المؤلف العراقي الحقيقية في ظل فقدان الدعم الكامل له في طباعة مؤلفاته، بعد ان فقد اي شكل من اشكال التعاون من قبل الجهات الحقيقية في الداخل.. ونحن اذ نفتح بعضاً من صفحات هذا الملف الكبير نحاول ان نتوصل الى الاسباب الحقيقية الكامنة وراء عزوف معظم المؤلفين العراقيين عن طبع مؤلفاتهم بالعراق او القيام بايداعها في المكتبة الوطنية.

بين المؤلف والرقابة وقانون الايداع

وعن هذا الموضوع التقينا بالباحث والناشر زين النقشبندي الذي بادر بالقول:
ان القوانين الموجودة حالياً لا تمتلك القدرة على حماية المؤلف او الناشر فضلاً عن رفع الرقابة عن الكتاب بسبب الغاء وزارة الاعلام، اما قانون الايداع الذي وجد من اجل مساعدة المؤلف العراقي والحفاظ على حقوقه ونتاجاته فهو لا يخدم المؤلف، حيث ان المكتبة الوطنية ما زالت تعمل بنفس قانون الايداع السابق وهو ان يدفع المؤلف العراقي خمسة الاف دينار مع خمس نسخ من الكتاب المطبوع لكي يحفظ لديهم، وحاليا اغلب المؤلفين يقومون بطبع مؤلفاتهم على نفقتهم الخاصة لعدم وجود اية مؤسسات حكومية تدعمهم كما هو الحال في مصر وبيروت وايران.
❖ ما هو دور دار الشؤون الثقافية في هذا المجال؟
- المطلوب من هذه الدار ان تقوم بطبع كافة المخطوطات المؤلفة ولكن للاسف هناك كم هائل من المخطوطات التي مازالت نائمة دون ان يصلها الدور في الطباعة وان الكثير منها فقدت، بسبب ان دار الشؤون الثقافية كانت متعاقدة مع احدى الدول العربية لطبع هذه المخطوطات التي سلمتها لهم ولا نعرف مصيرها حتى الان.
الشيء المهم في هذا الموضوع هو ان الدولة اذا ارادت المساهمة في تطوير صناعة الكتاب بالعراق، عليها اصدار تشريعات قانونية لدعم المؤلف والناشر وتطوير العملية الثقافية مثلاً، المكتبة الوطنية بدلا من ان تاخذ النقود من المؤلف العراقي، تبادر هي بدفع ما يساعده بالتأليف والطباعة والنشر، وتشتري منه مؤلفاته باسعار مضاعفة لدعمه وفي هذه الحال المؤلف سيبادر في ايداع مؤلفاته الى المكتبة الوطنية.. وهذه احد الاسباب التي تدفع المؤلف العراقي الى اللجوء لطبع مؤلفاته خارج العراق وداخله ايضاً دون الحصول على رقم ايداع ودون ان يترك نسخة مما يؤلف في المكتبة الوطنية.
وهنا يتساءل الباحث زين النقشبندي قائلاً: هناك المئات من الكتب والمؤلفات العراقية تعود لمؤلفين عراقيين عادوا او مازالوا خارج العراق، ما هو مصيرها وهل هي محفوظة في المكتبة الوطنية وما مدى مصداقية الجداول البيانية التي تنشر سنويا من مؤلفاتنا في كل المجالات..؟ ويجيب قائلا: على المكتبة الوطنية الحفاظ على ثروتنا الفكرية وشراء جميع المؤلفات والمخطوطات اليدوية لمشاهير المؤلفين العراقيين حتى وان كانت قصاصة قصيرة والتي هي اصلاً خاضعة لقانون

زين النقشبندي

دار المخطوطات العراقية.. في السابق كانت هناك مؤسسات تساهم في دعم الكتاب، مثلاً امانة بغداد كانت تشتري كمية من المؤلفات بنسبة ٥٠-١٠٠ نسخة دعماً للمؤلف، حالياً هذا غير موجود والحال ينطبق على المدارس المتوسطة والاعدادية التي يفترض ان تخصص لها مطبوعات تتناسب مع مستوى طلبتها وحتى طلبة الكليات والجامعات، وهذا غير موجود حالياً إلا بنسبة ضئيلة جداً.
❖ ما هو مستوى دعم وزارة الثقافة للمؤلف العراقي؟
- كانت وزارة الاعلام السابقة تعطي لكل مؤلف حصة من الورق والكارتون مدعومة باقل من سعر السوق بحيث يستفيد منها المؤلف في الطباعة والنشر وهذه العملية كانت تساهم بالكثير في دعم الفكر العراقي. ولكن في الوقت الحالي وبعد السقوط رفع هذا الدعم وانتهى الامر الذي اصاب المؤلفين أورثهم احباطاً كبيراً بسبب شيوع ظاهرة سرقة جهودهم نتيجة عدم وجود قانون يحميهم وان وجد فانه لم يطبق على ارض الواقع، فمثلاً المرحوم عباس العزاوي الذي يعد من المؤرخين الكبار قامت دور نشر عديدة بطبع مؤلفاته بالخارج والتي تباع بالدولار وباسعار باهظة بينما ابنته تسكن في غرفة بالايجار في مرآب للسيارات ومؤلفات والدها تحصد الارباح الخيالية دون ان تعود عليها بالفائدة من حقوق الطبع. ويختم كلامه قائلاً: المصيبة ان بعضهم لم يكتف بذلك وانما قاموا بتجزئة فصول الكتاب وطبعها بكتاب مستقل يوضع له عنوان يختاره كما حصل من قبل (دار كوفان) الذي طبع كتاب (قرة العين) وهو فصل من احد اجزاء كتاب (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق) للدكتور علي الوردي علماً انني سألت المؤلف الوردي حينها عن هذا الكتاب واجابني ضاحكاً من اين يأتي مثل هذا الكتاب وانا المؤلف ولا اعرف..!!

عزوف المؤلف عن المكتبة الوطنية

اما الدكتور قحطان احمد الحمداني الباحث والاستاذ في كلية العلوم السياسية ولديه مؤلفات ونظريات في علم السياسة والذي طبع معظم مؤلفاته خارج العراق.. فانه تحدث عن موقفه من قانون الايداع ورفع الدعم عن المؤلف العراقي قائلاً: ان قانون الايداع في المكتبة الوطنية كان يشترط ايداع خمس نسخ من كل مطبوع مجاناً من قبل المؤلف الى المكتبة، لذلك كان المؤلفين لا يودعون كتبهم في الدار، لكن كانت المكتبة قد اشترطت ايضاً على دور النشر ان تودع هذه النسخ مجاناً ايضاً، لذلك المؤلف لم يكن على صلة مباشرة بهذا الامر، ولذلك فان كثيراً من الكتب لمؤلفين عراقيين كانت تصدر في الخارج قبل وبعد الاحتلال دون ان يكون المؤلف مسؤولاً عن موضوع الايداع.. ولعل دور النشر في الاردن ودول اخرى كانت تعطي رقم الايداع للمطبوع وفق قانون الايداع كشرط الموافقة على الطبع

قحطان احمد الحمداني

وهي عملية محصورة بين (دار النشر ودار الايداع)، غير ان عزوف الكتاب والباحثين عن ايداع هذه النسخ ادى الى افتقار المكتبة الوطنية لالاف الكتب الحديثة في مختلف الاختصاصات، وكان على السلطات في وزارة الثقافة معالجة هذا الخلل من خلال تغيير بعض البنود المعرقلة لايداع الكتب في الدار الوطنية، عن طريق مجموعة كتب من المؤلف او من دار النشر تشجيعاً للكتاب العراقي اسوة بما موجود في معظم المكتبات الوطنية العالمية ومنها مكتبة الكونكرس الامريكي التي كانت قد اتفقت مع مكتبة المثنى ببغداد على شراء نسختين من اي كتاب عراقي صادر وبأي لغة، وهذا هو قانون مكتبة الكونكرس التي تصلها جميع المطبوعات في كل انحاء العالم وبكل اللغات.
غير ان مكتبتنا الوطنية العتيدة عادت الى الوراء في اجراءاتها من خلال اشتراط دفع مبلغ من قبل المؤلف لغرض ايداع كتابه وهذا يعني المزيد من العزوف للالتزام بقانون المكتبة.. واعتقد ان على المكتبة الوطنية ان تبادر باسرع وقت ممكن للحفاظ على التراث العراقي وتعويض ما نهب وحرق من موجوداتها الثمينة بعد الاحتلال وان تغير قانونها باتجاه شراء الكتب والغاء طلب الرسوم من المؤلف والاكثر من ذلك اعادة شراء الكتب المفقودة من خلال تخصيصات مالية كبيرة، واستنساخ ما يمكن استنساخه بالطرق الحديثة لاجل اعادة الدور الاساسي للمكتبة الوطنية في الحفاظ على التراث الوطني العراقي.. وقد كتبت عن المكتبة الوطنية العراقية عام ١٩٧٧ واقترحت انذاك شمول موجودات المكتبة ليس فقط على الكتب والدوريات وهو ما كان موجود سابقاً، وانما جميع الوثائق العراقية القديمة والحديثة ومنها كتب (الطين) في العهد الاشوري وما بعدها وطلب نسخ من متاحف عالمية فيها الرقم الطينية لمكتبة اشور بانيبال في نينوى والحصول على نسخة واحدة في الاقل لكل الكتب والرقم الطينية التي تحتوي يجري التنقيب عنها في كل انحاء العراق وارسال بعثات الى كل متاحف ومكتبات العالم فضلاً عن مكتبات الدول المجاورة لاعادة بناء تراث العراق الخالد بكافة الوسائل الممكنة وبغض النظر عن الكلف المالية التي لا تساوي شيئاً امام هذا الانجاز.. ونأمل من المسؤولين في وزارة الثقافة ان يكون طموحهم في ذلك اعلى بكثير من الواقع الحالي.

الخصخصة هي الافضل للمؤلف العراقي

وقد توخينا في حديثنا الى مدير عام المكتبة الوطنية الدكتور سعد بشير اسكندر استطلاع رأيه عن هذا الموضوع حيث قال: تتألف المكتبة الوطنية من الارشيف الوطني، والمكتبة الوطنية التي تضم جميع النتاجات الفكرية والثقافية من كتاب ومجلة وصحيفة وصورة وخريطة وفي المستقبل سنتبع صيغة المقالة الالكترونية وكل هذا لكي يكون في متناول الباحث العراقي.
اما الارشيف الوطني فهو حفظ جميع الملفات لجميع الدوائر الرسمية وشبه الرسمية.
ولكن اين المكتبة الوطنية فيما يتعلق بهموم ومعاناة المؤلف العراقي؟
نحن في مفترق طرق فاما نتبنى الطريقة الغربية وهي ترك المؤلف ودار النشر يعملون وفق الخصخصة، وهو دخول المؤلف مع دار النشر حول طبع وتوزيع كتابه وفق قواعد قانونية محددة.
وعندما سألناه بان الخصخصة ستؤدي الى ضياع الفكر العراقي وتشتيته فأجاب قائلاً: في السابق كان النظام شمولياً وكان اي مطبوع يمر في الرقابة التي تحدد صلاحية الكتاب او عدم صلاحيته وهذا ما يسمى قانون الملكية الذهنية، الان لا يوجد هذا القانون، حسب علمي توجد لجنة في وزارة الثقافة من اجل وضع تشريع لحماية حقوق المؤلف اما الخصخصة فانها تعطي الفرصة وتفسح المجال اكثر امام المؤلف لسهولة الطبع خارج العراق وانتشاره وبالتالي سيعود على المؤلف بمردود مالي ايضا، اما اذا طبع في الداخل فانه سيبقى محصوراً دون انتشاره.
❖ وهل هذا يبرر الرسوم والنسخ الخمس التي تأخذونها من المؤلف العراقي؟
انا اول المعترضين على هذه الرسوم المأخوذة من المؤلف التي وضعتها وزارة المالية، ويجب ان يتغير هذا القانون ورغم اننا حاولنا مع وزارة الثقافة ايجاد صيغة اخرى لهذا القانون كأعطاء خمسة الاف دينار للمؤلف بدلاً من اخذها منه مع خمس نسخ من مؤلفه، لكنهم رفضوا.. ولكن اين تقع المشكلة؟
المشكلة هي ان وزارة الثقافة افقر وزارة بين الوزارات بدليل في عام ٢٠٠٥ كان لدي (١٢٠) موظفاً والان لدي (٤٠٠) موظف واعمل بنفس الميزانية، وارجوا ان يعرف الاخوة المسؤولون والاعلاميون ذلك، بان الامكانية المادية محدودة جداً، وان القاعات والبناء والتطور الذي تراه امامك هو نتيجة المنح والمساعدات التي تحصل عليها المكتبة من الخارج وليس بفضل الميزانية التي خصصت لنا من الوزارة ولذلك نحن لا نستطيع ان نقدم الدعم الكامل للمؤلف العراقي رغم استحقاقه ذلك وليس باستطاعتنا الحصول على جميع المؤلفات العراقية التي تطبع في الداخل والخارج لان ذلك بحاجة الى كوادر ضخمة وتخصيصات مالية كبيرة.

قانون الايداع ودور النشر الاهلية

وفي ختام جولتنا التقينا بالسيد جمال عبد المجيد مدير المكتبة الوطنية وسالناه عن قانون الايداع ومدى فاعليته في الوقت الحاضر، فاجاب:

قانون الايداع رغم قدمه، لكنه في الوقت الحالي من المفروض انه مازال يلزم دور النشر الاهلية والحكومية بايداع عدة نسخ من مطبوعاتها حفاظاً على التراث الوطني العراقي، وفي حالة عدم امتثالهم للقانون تفرض عليهم غرامة مالية من قبلنا، ولكن بسبب غياب القانون وعدم القدرة على السيطرة الكاملة على دور النشر يقابله عدم الالتزام بقانون الايداع، الامر الذي ادى الى ضياع الكثير من الفكر العراقي، باستثناء الذين لديهم وعي مكتبي ويعتزون بتراثهم الوطني وهم قليلون جدا، حيث ان قبل السقوط كان اصحاب المطابع الاهلية يخافون القانون اما الان فلا يخافونه.
❖ وكيف تعالجون هذه المسالة؟
ان زيادة نسبة الغرامة هي الامر الرادع وهذا مجرد اقتراح قدمناه للوزارة من اجل حصر نتاجاتنا، لان الفراغ الامني وغياب القانون الرادع هو السبب الاساسي في حالة الفوضى وعدم السيطرة على كافة المطبوعات من قبل الجهات المعنية.

محطات

واشنطن

تراجع إصدارات الكتب في امريكا عام ٢٠٠٥

نشرت هيئة (آر آر بوكر) احصاءات عن تراجع اصدارات الكتب التي تنشر بالولايات المتحدة وأعطت رقما متسلسلا، أن عدد الكتب التي نشرت في البلاد تراجع العام الماضي للمرة الأولى منذ ١٩٩٩, وكشفت الأرقام الأولية التي جمعتها الهيئة لدى دور نشر محلية ونشرتها في بيان، أن ١٧٢ ألف كتاب وإصدار جديد لكتب قديمة نشرت بالولايات المتحدة عام ٢٠٠٥ أي بتراجع بلغ أكثر من ١٨ ألف كتاب مقارنة مع العام ٢٠٠٤, وأضافت الهيئة أن عدد الكتب التي نشرت، رغم هذا التراجع، يبقى ثاني أعلى رقم سجل بعد عام ٢٠٠٤ الذي شهد مستوى قياسيا لجهة الإصدارات، حيث أرجع المدير العام للهيئة غاري إيبلو ذلك إلى ارتفاع سعر الورق مرتين منذ بداية السنة. وتابع إيبلو أن بريطانيا أصبحت تنشر عددا أكبر من الكتب بالإنجليزية من الولايات المتحدة مع صدور ٢٠٦ آلاف كتاب في بريطانيا عام ٢٠٠٥، أي بزيادة ٤٥ ألف كتاب مقارنة مع العام ٢٠٠٤, ويسجل التراجع خصوصا بكتب الخيال العلمي والفئات الوثائقية التي تعالج مواضيع الدين والسيرة الذاتية والتاريخ والتكنولوجيا، بينما سجل ارتفاع نسبته ٢٢٪ للإصدارات الجديدة في مجال الرياضة والتسلية و١٨٪ بقطاع الطب والصحة.

صنعاء

المسلم لا يكفر

الشيخ ناصر الشيباني: لم أكفر وأدعو لجلد الشاعر اليمني علي المقري

نفى الشيخ ناصر الشيباني وزير الأوقاف والإرشاد اليمني الأسبق أن يكون قد كفر الشاعر الحداثي علي المقري أو دعا لجلده، وقال في حديث للجزيرة نت "أنا لم أكفر مسلما، ولو أنه ثبت عندي ٩٩ دليلا على كفر أحد وهناك دليل واحد فقط على إسلامه لحكمت بإسلامه، فنحن لسنا من هواة التكفير أوالدعوة إلى الجلد أو التشهير، وعندنا في الإسلام أن المسلم مهما ارتكب من كبائر فهو لا يكفر، بل يعتبر عاصيا لله".

الاسكندرية

مؤتمر الخط العربي في الاسكندرية

احتضنت مكتبة الإسكندرية في اطار فعالياتها الثقافية بالخط الخط العربي ومبدعيه وفنونه خلال مؤتمر "جماليات الخط العربي" الذي استمر على مدار ثلاثة أيام ،المؤتمر الذي نظمه مركز الخطوط بالمكتبة. وقد ناقش المؤتمر عدداً من الموضوعات المتعلقة بجماليات الخط العربي وفنونه حول العالم، حيث شارك فيه عدد من الشخصيات البارزة من مصر والوطن العربي مثل؛ يوسف ذنون من العراق، و محمد حسب الله من مصر، واحمد المفتي من سوريا، والدكتور إدهام محمد حنش من الأردن. كما شارك العديد من الخبراء بمجموعة من الأبحاث المتميزة التي أثرت المؤتمر ومناقشاته مثل بحث "الخط العربي والفن التشكيلي" الذي قدمه الدكتور أحمد حسن الأبحر من مصر والذي وضح فيه علاقة فن الخط العربي بالفنون التشكيلية (الرسم والتصوير والنحت) مشيراً إلى أن فن الخط العربي يعتمد على نفس العناصر التشكيلية في بناء إبداعاته وهي عناصر "النقطة والخط والمساحة واللون والملمس والظل والنور وغيرها".

مجلة "بانيبال"

الكتابة الجديدة في مصر

ملف أدبي

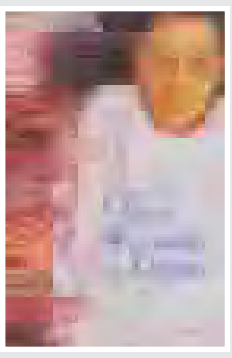

خصصت مجلة "بانيبال" في عددها الجديد (ربيع ٢٠٠٦)، ملفا من مئة صفحة عن "الكتابة الجديدة في مصر". وقد حمل غلاف المجلة لوحات للفنانة المصرية الشابة مي رفقي. تفتتح المجلة ملفها بمقالة للباحثة المصرية ماري تيريز عبد المسيح جاء فيه ان "" الأجيال الجديدة من الكتّاب المصريين ترفض الفرضيات التي كانت سائدة خلال فترة ما بعد الاستقلال، التي تعتبر أن الكتّاب والفنانين هم رسل الأمة، تضمن ملف الادب المصري الجديد النصوص التالية: مقاطع من رواية "لصوص متقاعدون" لحمدي أبو جليل (ترجمة ماريلين بوث)، قصيدتين للشاعرة ايمان مرسال (ترجمة خالد مطاوع وطارق شريف)، قصتين قصيرتين لعلاء الأسواني من مجموعته "نيران صديقة" (ترجمة همفري ديفيز)، مقاطع من رواية "متاهة مريم" لنصورة عز الدين (ترجمة بول ستاركي)، قصة قصيرة لابراهيم فرغلي من مجموعته "أشباح الحواس" (ترجمة منى زكي)،فضلا عن نصوص وقصائد أخرى.